2000123o-oo-3-٤

الثلاثاء ١٢/٣/٢٠٠٠

لبنان الأول عالمياً بـ١٧ ألف مفقود

المتورّطون أمامنا... والذاكرة ليست مقبرة

بقلم احمد عياش

يترنح الشهر الاخير من سنة ٢٠٠٠ تحت وطأة ملف المفقودين في الحرب اللبنانية الذين يقدر عددهم وفق تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في ٣٦ كانون الثاني ٢٠٠٠ بـ١٧ الفاً و٤١٥ مفقوداً. واذا كان الملف قد اعيد نبشه في الاسابيع الاخيرة من السنة في ضوء الاهتمام بمن سيخرج من سجون سوريا، فإن الآمال بدت على هذا الصعيد ضرباً من الخيال، لأن كل الذين عادوا من دمشق كانوا ٥٤ معتقلاً واطلق القضاء اكثرهم قبل ايام. فيما لا يزال ٩٣ معتقلاً في سوريا "لارتكابهم جرائم حق عام" وفق ما اعلن النائب العام التمييزي عدنان عضوم.

ومن الشرق الى الجنوب. ففي اسرائيل ما زال ١٩ اسيراً لبنانياً ينتظرون لحظة الحرية التي تلوح من خلال ورقة التبادل التي يحملها "حزب الله" بعد اسره ٤ عسكريين اسرائيليين بينهم ضابط كبير.

في الحصيلة، الحديث يدور حول ١٦٦ شخصاً فقط. كم يبدو هذا الرقم متواضعاً امام الرقم الذي يتجاوز ١٧ الف مفقود!

يمكن المرء ان يستنتج وهو يبحر في ملفات المفقودين عبر العالم في هذا الزمن ان لبنان يقبع على قمة الدول التي عانت هذا الملف الاسود. ومن اقرب الامثلة الينا قبرص التي ما زالت تنشر دعوة الى الكشف عن مصير ١٦٠٣ قبرصي فقدوا خلال الغزو التركي للجزيرة عام ١٩٧٤. اما في تركيا، كما تقول كاترين بورتر عبر شبكة المعلومات الكردية الاميركية، فهناك ٨٢٧ شخصاً فقدوا بعدما اعتقلتهم الشرطة التركية عام ١٩٩٠. وكل هؤلاء، معروفون بأنهم من معارضي الحكومة التركية.

وتمضي اللائحة بلا ارقام من سوريا الى ايران في الشرق الاوسط، مروراً بكل الاقطار العربية تقريباً، مع مكانة خاصة للجزائر. اما في افريقيا فيلمع جرح رواندا التي اختفى فيها ما بين كانون الاول ١٩٩٧ وايار ١٩٩٨، المئات وربما الآلاف. وفي آسيا، تقول جبهة تحرير ايلام تاميل التي تقاتل للاستقلال بشمال سري لانكا ان ١٣ الف شخص اختفوا منذ عام ١٩٩٠ (ما زال الرقم عندنا اعلى) وحكايات الاختفاء ما زالت تروى في اميركا اللاتينية، وتبقى تشيلي والارجنتين في الصدارة.

نعود مجدداً الى البرج اللبناني. قبل ايام وبقرار من مجلس الوزراء في آخر جلساته هذه السنة، وُلدت لجنة تلقي شكاوى لم يعرف هل تتضمن جديداً غير الذي تلقته لجنة مماثلة وُلدت في بداية السنة أيام حكومة الرئيس سليم الحص، وانتهى عملها بعد بضعة أشهر الى الاعلان عن اعتبار كل المفقودين متوفين. وكان هذا هو الجواب الذي تلقته النسوة اللواتي ثابرن طويلاً في اطار لجنة المخطوفين والمفقودين على المطالبة بكشف مصير ابنائهن وأزواجهن واقربائهن الذين بقيت من آثارهم صور ملونة او بالأسود والأبيض ترتفع بين اياديهن مراراً على مقربة من مقر مجلس الوزراء في المتحف، وأحياناً عند مفترقات طرق أو أمام مراكز رسمية وديبلوماسية ودينية.

قيل عند اعلان اللجنة نتائج تقصيها في آب الماضي ان اعلان الوفاة هو مخرج من تركة قانونية متصلة بامور حصر ارث وتصفية حقوق ومنح زوجات خيارات ما بعد رحيل الازواج... هذا جانب من المسألة. ولكن جمرة اللوعة التي حرقت أكباد مئات الألوف من اللبنانيين الذين يمتون بصلة الى هؤلاء المجهولي المصير كيف يمحدها اعلان الوفاة؟

الكلام عن أكثر من ١٧ الف مفقود في بلد لم يصل عدد سكانه في أي احصاءات رسمية الى حدود ٤ ملايين نسمة يعني الكثير. فهذه اللغة موجودة في كل بيت، ان لم نقل في كل منزل. وانكال السنابين على النسيان لم يطوِ الذاكرة على هذا القسم المتوهج حزناً وقهراً وتعطشاً للأجوبة. وكلما قتحت نشرة الاخبار تنشط العيون الى المسؤولين عن المأساة. وهم في التجربة اللبنانية، وتدرجاً في الزمن: الدولة، المنظمات الفلسطينية، الاحزاب وما استولدته من ميليشيات، سوريا واسرائيل. كل هذه الاطراف كانت ولا تزال على المسرح منذ ربع قرن رغم تبدل الأحوال. والمسؤولية، كبرت ام صغرت، تبقى في نهاية المطاف مسؤولية. فحقول الموت والاختفاء اللبنانية لا تقل ضراوة عن حقول كمبوديا. ولن يستطيع أي كان مهما بلغ شأنه، ان يمحو هذا الجزء من تاريخ هذا البلد الذي عرف عبر التاريخ اعاصير دموية لم تغب عن الاذهان وعن ذاكرته المكتوبة والمحكية.

تقول منظمة العفو الدولية: "الحقيقة ليست عدواً، بل هي شيء ضروري للمصالحة".

كيف تكون الحقيقة؟ هل باعلان وفاة المفقودين؟ هذا جانب. وماذا عن الذين تورطوا في المأساة؟ رئيس الحزب التقدمي قدم اعذاراً عن جماعته، ولكنه بقي وحيداً في هذه الساحة. أما الآخرون فيلتزمون الصمت رغم انهم متورطون تماماً. ولكنهم يحتجبون خلف ستار العفو الشامل الذي أنهى فصلاً رئيسياً من الصراع عند محطة اتفاق الطائف عام ١٩٨٩. رب قائل ان عشرات الالوف او اكثر من الذين قضوا في حرب لبنان تبدو خانتهم اوسع بكثير من خانة المفقودين، ولا بد من ان تتوارى الخانة الصغرى في طيات الخانة الكبرى. القول لا يشفي غليل الذين يتعلقون بحبال الامل. والدليل ان كلاماً تجدد عن الملف من هنا وهناك حرك الصور بين ايدي النسوة اللواتي ابلغن قبل اشهر بأن الوفاة هي المصير الذي لقيه احباؤهن. ويظهر بالتالي ان الفارق شاسع بين دفن من قتلوا في التراب وبين محاولة دفن المفقودين في الذاكرة التي لم يخترع البشر حتى اليوم وسيلة لتحويلها مقبرة لا قيامة منها.

وقد يكون المفقودون المجهولون وسيلة لحث الجيل الذي رافق ولا يزال ما جرى منذ عام ١٩٧٥، والاجيال المقبلة على تحصيل حقوق من اهدرت دماؤهم ودفنوا في التراب. وكذلك تحصيل حقوق هذا المكان الذي يجري اقناعنا منذ آلاف السنين بأنه مباح لأعمال القتل من كل نوع. ففي "قلب لبنان" الذي كتبه امين الريحاني في مستهل القرن الماضي يقول بمرارة عن سكان هذه البلاد في زمن الفينيقيين: هذه "هي المدن المسوّرة بالأسوار الدينية والسياسية، كما كانت مسوّرة بالحجارة. فما عرف ابناؤها المتحدرون من نسل واحد معنى الاخاء القومي. ولا ادركوا مغزى الحياة الوطنية. وقل فوق ذلك انهم كانوا متعادين في بعض الاحايين، متخاذلين على الدوام".

ويضيف الريحاني: "عندما غزا عزيرو الحثي البلاد الساحلية فاكتسح سميرا وأخضع ارواد استعان بأهل هاتين المملكتين على ريب عدّي ملك جبيل فأعانوه. وبعدما استسلم زمريدا ملك صيدا لعزيرو عاونه طمعاً بالغنيمة على ابي ملكي ملك صور". اما صور التي نجحت في مواجهة حصار الاسكندر طيلة سبعة اشهر فتماوت بفعل "الاسطول الفينيقي الذي انجده به ملكا جبيل وقبرص".

أليست هذه حالنا في هذا الزمان؟ ألا نتباهى بمثلنا: "من اخذ أمنا صار عمنا؟".

لعلنا اليوم، ونحن امام مأساة بهذه الضخامة، نغيّر بعضاً من هذا السلوك. وليثبت احياء هذه البلاد ان لديهم ضمائر حيّة لا تتخاذل امام الحقيقة. وكل كشف مهما كان صغيراً هو انتصار للأحياء والضحايا سواء بسواء.

من الخطأ الظن ان الذاكرة هي نافذة اقلاق. بل ان في اغلاقها قلقاً اكبر على ما ينتظرنا كلما جاء غاز من غرب او تقدم ملك من شرق. فتصحح كلنا سيوفاً تسهل من دمائنا. فتتضع الطاسة كحالنا اليوم. افتحوا نوافذ الذاكرة وابوابها. وابقوا شعلتها متوهجة مدى الزمان.

الثلاثاء ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٠